بيروت في 11 كانون الاول 2011 | صادر عن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

يشكل الاحتلال الاسرائيلي التحدي الاساسي للمجتمع الفلسطيني والعقبة أمام تحقيق تطوره وحقه الطبيعي في العيش بأمان وبسلام وفي تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة. جميع هذه الحقوق يتم إنتهاكها بشكل مستمر وفاضح ما يؤدي إلى تدهور حقوق الانسان الفلسطيني بما فيها الى تفاقم معدلات الفقر والبطالة والى تردي الاوضاع الصحية ومستوى التعليم.

إن اقتحام قوات الاحتلال الاسرئيلي مساء الحادي عشر من كانون الأول ٢٠١٢ لمكاتب ثلاث منظمات من المجتمع المدني في رام الله وهي شبكة المؤسسات الاهلية الفلسطينية واتحاد المرأة ومؤسسة الضمير، وهي مؤسسة تعنى بشؤون الاسرى في سجون الاحتلال وقد صودر خمسة حواسيب من مكاتبها بعد إن عاثوا فيها خارباً، إنما هو تعبير عن السياسة الاسرائيلية الممنهجة والتي تهدف لمنع الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه وحريته، وتضاف هذه الحادثة إلى سجل الاحتلال الاسرائيلي الحافل بانتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي الانساني وحقوق الانسان عموما، كما تضاف كذلك إلى سجل الشعب الفلسطيني في تحدي الاحتلال بشكل مستمر من اجل نيل حقوقه المشروعة بما في ذلك حرية التنظيم والتجمع والتعبير في ظل الاحتلال.

وتأتي هذه الحادثة بعد يوم واحد من الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الانسان في العاشر من كانون الاول، ولا سيما أن هذا العام جرى الاحتفال تحت عنوان الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي والتنظيم، ما يتطلب تحركا عاجلا من قبل المجتمع الدولي لإدانة قوات الاحتلال الاسرائيلي التي تتحدى كل هذه القيم والمبادئ التي تروج لها المنظمة الدولية.

لقد جاء هذا الاعتداء السافر بعد أيام من نيل الشعب الفلسطيني اعتراف الأمم المتحدة بدولته وقبول عضويتها بصفة مراقب ما يشير إلى أن السياسة الاسرائيلية تتبع نهج حجب أصوات الفلسطينيين ومنعها من التعبير من خلال التضييق على المدافعين عن حقوق الانسان ونشطاء المجتمع المدني، وعبر ممارسة الضغط النفسي والمعنوي والجسدي عليهم.

وفي هذا الصدد، تعلن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية عن تضامنها مع أعضائها من المنظمات الفلسطينية، وتدعو المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص المنظمات الدولية والمجتمع المدني الدولي الذي يتمتع بقدر كبير من حرية الرأي والتعبير بالمطالبة برفع القيود عن نظرائه في فلسطين الذين يرزحون تحت الاحتلال الاسرائيلي.

لقد حان الوقت لوضع حد للاحتلال الذي ينتهك القانون الدولي بكل الوسائل، لهذا فإننا ندعو المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل والزامها بحترام قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفي العيش بسلام ورخاء.

علاوة على ذلك فإننا ندعو كافة الأعضاء في مجلس حقوق الانسان إلى وضع الانتهاكات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الانسان والذين يرزحون تحت الاحتلال الاسرائيلي، على جدول اعمال المراجعة الدورية الشاملة والتي ستحصل في التاسع والعشرين من كانون الثاني المقبل، والتي لم تظهر إسرائيل بشأنها حتى الآن أي مؤشرات ايجابية للتعاون.